

توتس في 11 أفريل 1994

الجمهورية التونسية

الوزارة الأولى

* - * - *

المنشور عدد 24

من الوزير الأول

إلى

السادة وزراء الدولة والوزراء ومكتاب الدولة

الموضوع : ادماج الاعوان إثر نهاية الحاقهم

المرجع : الأمر عدد 2109 لسنة 1993 المؤرخ في 25 أكتوبر 1993 .

تطبيقا للنظام الاساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية صدر الامر عدد 2109 لسنة 1993 المؤرخ في 25 أكتوبر 1993 المتعلق بكيفية إدماج الاعوان اثر نهاية الحاقهم .

وينسحب هذا الاجراء على كافة الاعوان الخاضعين للقوانين الاساسية العامة والمتعلقة بالعسكريين والقضاة من الصنف العدلي واعضاء المحكمة الادارية وقوات الامن الداخلي واعوان الدواوين والمؤسسات العمومية واعضاء دائرة المحاسبات .

ويرمي هذا المنشور إلى توضيح كيفية تطبيق أحكام الامر المذكور أعلاه

يمكن لكل عون اثر انتهاء مدة الحاقه لدى الادارة أو المؤسسة التي الحق لديها ان يقدم مطالبا في الادماج وذلك يعد موافقة رئيس الادارة أو المؤسسة الملحق لديها العون المعني بالادماج .

ويشترط أن يكون هذا المطلب مرفوقاً بالوثائق التالية :

1 - استمارة معادلة يقع اعدادها من قبل رئيس الادارة أو المؤسسة

الملحق لديها العون تنص على :

* تطور الحياة المهنية للعون في الاصناف والاسلاك والرتب والوظائف

والسلام والدرجات طيلة المدة المقضاة بالإدارة أو المؤسسة الاصلية .

* المهام التي قام بها العون المعني بالادماج بالإدارة أو المؤسسة التي

الحق لديها .

* المعادلة بين الرتبة الاصلية للعون والرتبة الممكن الادماج فيها

2 - نسخة مطابقة للأصل من الشهادة أو الشهادات العلمية التي أحرز

عليها المعني بالامر

ويتولى رئيس الادارة أو المؤسسة الملحق لديها العون بعد ذلك عرض

ملف الادماج على اللجنة الإدارية المتناصفة المختصة بالنسبة للرتبة التي يطلب العون

الادماج فيها للدرس وابداء الرأي .

ويخضع العون في صورة الموافقة على مطلب ادماجه في الرتبة المعنية

لنفس الصيغ المنطقية على التسمية في ذلك السلك ، وفي هذه الحالة يتقاضى العون

المرتب الموافق لرتبته الجديدة دون أي منحة تعويضية .

وتبعاً لذلك ، فإنه يتعين على الادارة أو المؤسسة المعنية أن تعرض

مشاريع قرارات الادماج مصحوبة بجميع الوثائق المدعمة قصد التأشير عليها من قبل

الوزارة الأولى (الإدارة العامة للمصالح الادارية والوظيفة العمومية) .

فالرجاء من السادة وزير الدولة والوزراء وكتاب الدولة اتخاذ

التدابير اللازمة قصد تطبيق ما جاء بهذا المنشور .

والسلام

عن الوزير الاول

الكتاب العام للحكومة

الامضاء : رضا قريرة